

رئاسة مجلس الوزراء - الأمانة العامة

استدراك

نشر في الجريدة الرسمية بالعدد ١١ (تابع) الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٢ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار والقانون الصادر به رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وقد تلاحظ وجود أخطاء مادية في بعض المواد بالقانون المشار إليه بيانها كالتالي :

(المادة الرابعة)

يستبدل بنصوص المواد أرقام (٧) و(١١) الفقرة الثانية) و(١٢) و(١٤) الفقرة الأولى) و(٢٣) و(٢٩) و(٣١) الفقرة الثانية) و(٣٢) الفقرة الأولى) و(٣٥) الفقرة الثانية) و(٤٣) الفقرة الأولى) و(٤٦) و(٥١) الفقرتين الثالثة والرابعة) و(٥٥) الفقرة الأولى) و(٦٠) الفقرة الأولى) من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المشار إليه ، النصوص الآتية :

المادة (٧) :

يجوز تسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع المستثمر أو وفقاً لأحكام قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية المشار إليه .

المادة (١١) الفقرة الثانية :

ويصدر قرار الإلغاء أو الإيقاف من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص ، ولصاحب الشأن الطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه أو العلم به .

المادة (١٢) :

مع عدم الإخلال بالتصرفات التي تمت قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، يكون للشركات والمنشآت الحق في تملك الأراضي والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها أو التوسع فيه أيًا كانت جنسية الشركاء أو المساهمين أو محال إقامتهم أو نسب مشاركتهم أو مساهمتهم في رأسمالها ، وذلك عدا الأراضي والعقارات الواقعة في المناطق التي تنظمها قوانين خاصة أو يصدر بتحديدتها قرار من مجلس الوزراء ، على أن يحدد هذا القرار شروط وقواعد التصرف فيها .

المادة (١٤) الفقرة الأولى :

لا تخضع شركات المساهمة أو التوصية بالأسهم أو ذات المسؤولية المحدودة ، التي يقتصر نشاطها على المجالات المشار إليها في المادة (١) من هذا القانون ، لأحكام المواد (١٧ و ١٨ و ١٩ و ٤١) والفقرتين الأولى والرابعة من المادة (٧٧) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه .

المادة (٢٣) :

تسرى على الشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون أحكام المادة (٤) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية المشار إليه الخاصة بتحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها ٢٪ (اثنان في المائة) من القيمة ، وذلك على جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .

المادة (٢٩) :

يكون إنشاء المنطقة الحرة التي تشمل مدينة بأكملها بقانون .
ولمجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص ووزير المالية أن يتشئ مناطق حرة عامة وذلك لإقامة المشروعات التي يرخص بها أيًا كان شكلها القانوني ، ويتضمن القرار الصادر بإنشاء المنطقة الحرة بيانًا بموقعها وحدودها ، ويحدد مجلس الوزراء بقرار منه المجالات التي يجوز الاستثمار فيها بنظام المناطق الحرة ، وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط والإجراءات اللازمة لتأمين المناطق الحرة .

ويتولى إدارة المنطقة الحرة العامة مجلس إدارة يصدر بتشكيله وتعيين رئيسه قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة ويختص مجلس إدارة المنطقة الحرة بتنفيذ أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات التي تصدرها الهيئة .

ومع عدم الإخلال بالإعفاءات الجمركية والضريبية المقررة للمشروعات المقامة بالمناطق الحرة ، تخضع كافة المشروعات التي تستثمر بنظام المناطق الحرة للرقابة الجمركية والضريبية .
وفي جميع الأحوال لا يجوز الترخيص بإقامة مشروعات بنظام المناطق الحرة في مجال صناعات الأسمدة ، والحديد والصلب ، وتصنيع البترول ، وتصنيع وتسييل ونقل الغاز الطبيعي ، وغيرها من الصناعات كثيفة استخدام الطاقة التي يصدر بتحديدتها قرار من مجلس الوزراء .

المادة (٣١) الفقرة الثانية :

ويجب أن يتضمن الترخيص بياناً بالأغراض التي منح من أجلها ومدة سريانه ومقدار الضمان المالي الذي يؤديه المرخص له ، ولا يجوز النزول عن الترخيص كلياً أو جزئياً إلا بموافقة الجهة التي أصدرته ، ويكون رفض منح الترخيص أو عدم الموافقة على النزول عنه بقرار مسبب ، ويجوز لصاحب الشأن أن يتظلم منه إلى اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١٠١) من هذا القانون .

المادة (٣٢) الفقرة الأولى :

مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة من المادة (٢٩) من هذا القانون ، والأحكام التي تقرها القوانين واللوائح بشأن منع تداول بعض البضائع أو المواد ، لا تخضع البضائع التي تصدرها مشروعات المنطقة الحرة إلى خارج البلاد أو التي تستوردها من خارج البلاد لمزاولة نشاطها للقواعد الخاصة بالاستيراد والتصدير ولا للإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات ، كما لا تخضع للضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم .

المادة (٣٥) الفقرة الثانية :

ومع ذلك تخضع هذه المشروعات لرسم سنوى مقداره ١٪ (واحد فى المائة) من قيمة السلع عند الدخول بالنسبة لمشروعات التخزين ومن قيمة السلع عند الخروج بالنسبة لمشروعات التصنيع والتجميع ، وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة (ترانزيت) .

المادة (٤٣) الفقرة الاولى :

لا تخضع المشروعات فى المناطق الحرة العامة لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ، وأحكام الباب الخامس من الكتاب الثانى من قانون العمل المشار إليه .

المادة (٤٦) :

تسرى على الاستثمار فى المناطق الحرة أحكام المواد (٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٠ مكرراً ، ١٠ مكرراً ، ١١ ، ٢٠) من هذا القانون .

المادة (٥١) الفقرتين الثالثة والرابعة :

الفقرة الثالثة :

ويصدر بنظام العمل فى تلك المكاتب قرار من الرئيس التنفيذى للهيئة .

الفقرة الرابعة :

ويحدد الرئيس التنفيذى للهيئة بقرار منه ، اختصاصات فروع الهيئة بما يحقق التنسيق فيما بينها ومع مجمع خدمات الاستثمار المركزى .

المادة (٥٥) الفقرة الاولى :

تتولى الهيئة إصدار الترخيص النهائى ، وذلك فى مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ استصدار كافة التراخيص والموافقات المطلوبة من الجهات المختصة من خلال عامليها بمكاتبها فى الهيئة أو فروعها والذين يكون لهم الصلاحية فى إصدارها وذلك بشرط استيفاء المستندات الموضحة فى الطلب المنصوص عليه فى المادة (٥٤) من هذا القانون ، فإذا انقضت هذه المدة دون إصدار الترخيص النهائى يعرض الرئيس التنفيذى للهيئة الأمر خلال أسبوع على اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٠١) من هذا القانون لاتخاذ القرار المناسب خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر ، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

المادة (٦٠) الفقرة الأولى :

يختص الرئيس التنفيذى للهيئة أو من يفوضه بإصدار الشهادات اللازمة للتمتع بالإعفاءات الضريبية والجمركية وأى إعفاءات أخرى للشركات والمنشآت المخاطبة بأحكام هذا القانون وذلك فى ضوء القوانين المنظمة لهذه الإعفاءات .

(المادة الخامسة)

المادة (٩٢) بند (٢) :

تتكون موارد الهيئة مما يلى :

٢ - مقابل الخدمات التى تحصلها الهيئة طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

خطاً

والصواب

(المادة الرابعة)

يستبدل بنصوص المواد أرقام (٧) و(١١ الفقرة الثانية) و(١٢) و(٢٣) و(٢٩) و(٣١ الفقرة الثانية) و(٣٢ الفقرة الأولى) و(٣٥ الفقرة الثانية) و(٤٣ الفقرة الأولى) و(٤٦) و(٥١ الفقرتين الثالثة والرابعة) و(٥٥ الفقرة الأولى) و(٦٠ الفقرة الأولى) من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المشار إليه ، النصوص الآتية :

المادة (٧) :

يجوز تسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون بالطريقة التى يتم الاتفاق عليها مع المستثمر أو وفقاً لأحكام قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية المشار إليه .

المادة (١١) الفقرة الثانية :

ويصدر قرار الإلغاء أو الإيقاف من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص ، ولصاحب الشأن الطعن فى هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه أو العلم به .

المادة (١٢) :

مع عدم الإخلال بالتصرفات التي تمت قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، يكون للشركات والمنشآت الحق في تملك الأراضي والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها أو التوسع فيه أيًا كانت جنسية الشركاء أو المساهمين أو محال إقامتهم أو نسب مشاركتهم أو مساهمتهم في رأسمالها ، وذلك عدا الأراضي والعقارات الواقعة في المناطق التي تنظمها قوانين خاصة أو يصدر بتحديدتها قرار من مجلس الوزراء ، على أن يحدد هذا القرار شروط وقواعد التصرف فيها .

المادة (٢٣) :

تسرى على الشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون أحكام المادة (٤) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية المشار إليه الخاصة بتحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها ٢٪ (اثنان في المائة) من القيمة ، وذلك على جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .

المادة (٢٩) :

يكون إنشاء المنطقة الحرة التي تشمل مدينة بأكملها بقانون .
ولمجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص ووزير المالية أن ينشئ مناطق حرة عامة وذلك لإقامة المشروعات التي يرخص بها أيًا كان شكلها القانوني ، ويتضمن القرار الصادر بإنشاء المنطقة الحرة بياناً بموقعها وحدودها ، ويحدد مجلس الوزراء بقرار منه المجالات التي يجوز الاستثمار فيها بنظام المناطق الحرة ، وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط والإجراءات اللازمة لتأمين المناطق الحرة .

ويتولى إدارة المنطقة الحرة العامة مجلس إدارة يصدر بتشكيله وتعيين رئيسه قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة ويختص مجلس إدارة المنطقة الحرة بتنفيذ أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات التي تصدرها الهيئة .

ومع عدم الإخلال بالإعفاءات الجمركية والضريبة المقررة للمشروعات المقامة بالمناطق الحرة ، تخضع كافة المشروعات التي تستثمر بنظام المناطق الحرة للرقابة الجمركية والضريبة .
وفي جميع الأحوال لا يجوز الترخيص بإقامة مشروعات بنظام المناطق الحرة في مجال صناعات الأسمدة ، والحديد والصلب ، وتصنيع البترول ، وتصنيع وتسييل ونقل الغاز الطبيعي ، وغيرها من الصناعات كثيفة استخدام الطاقة التي يصدر بتحديدتها قرار من مجلس الوزراء .

المادة (٣١) الفقرة الثانية :

ويجب أن يتضمن الترخيص بياناً بالأغراض التي منح من أجلها ومدة سريانه ومقدار الضمان المالي الذي يؤديه المرخص له ، ولا يجوز النزول عن الترخيص كلياً أو جزئياً إلا بموافقة الجهة التي أصدرته ، ويكون رفض منح الترخيص أو عدم الموافقة على النزول عنه بقرار مسبب ، ويجوز لصاحب الشأن أن يتظلم منه إلى اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١٠١) من هذا القانون .

المادة (٣٢) الفقرة الأولى :

مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة من المادة (٢٩) من هذا القانون ، والأحكام التي تقرها القوانين واللوائح بشأن منع تداول بعض البضائع أو المواد ، لا تخضع البضائع التي تصدرها مشروعات المنطقة الحرة إلى خارج البلاد أو التي تستوردها من خارج البلاد لتزاولة نشاطها للقواعد الخاصة بالاستيراد والتصدير ولا للإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات ، كما لا تخضع للضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم .

المادة (٣٥) الفقرة الثانية :

ومع ذلك تخضع هذه المشروعات لرسم سنوي مقداره ١٪ (واحد في المائة) من قيمة السلع عند الدخول بالنسبة لمشروعات التخزين ومن قيمة السلع عند الخروج بالنسبة لمشروعات التصنيع والتجميع ، وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة (ترانزيت) .

المادة (٤٣) الفقرة الأولى :

لا تخضع المشروعات في المناطق الحرة العامة لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ، وأحكام الباب الخامس من الكتاب الثاني من قانون العمل المشار إليه .

المادة (٤٦) :

تسرى على الاستثمار في المناطق الحرة أحكام المواد (٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٠ مكرراً ، ١٠ مكرراً ١ ، ١١ ، ٢٠) من هذا القانون .

المادة (٥١) الفقرتين الثالثة والرابعة :

الفقرة الثالثة :

ويصدر بنظام العمل في تلك المكاتب قرار من الرئيس التنفيذي للهيئة .

الفقرة الرابعة :

ويحدد الرئيس التنفيذي للهيئة بقرار منه ، اختصاصات فروع الهيئة بما يحقق التنسيق فيما بينها ومع مجمع خدمات الاستثمار المركزي .

المادة (٥٥) الفقرة الأولى :

تتولى الهيئة إصدار الترخيص النهائي ، وذلك في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ استصدار كافة التراخيص والموافقات المطلوبة من الجهات المختصة من خلال عاملها بمكاتبها في الهيئة أو فروعها والذين يكون لهم الصلاحية في إصدارها وذلك بشرط استيفاء المستندات الموضحة في الطلب المنصوص عليه في المادة (٥٤) من هذا القانون ، فإذا انقضت هذه المدة دون إصدار الترخيص النهائي يعرض الرئيس التنفيذي للهيئة الأمر خلال أسبوع على اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٠١) من هذا القانون لاتخاذ القرار المناسب خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر ، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

المادة (٦٠) الفقرة الأولى :

يختص الرئيس التنفيذي للهيئة أو من يفوضه بإصدار الشهادات اللازمة للتمتع بالإعفاءات الضريبية والجمركية وأي إعفاءات أخرى للشركات والمنشآت المخاطبة بأحكام هذا القانون وذلك في ضوء القوانين المنظمة لهذه الإعفاءات .

(المادة الخامسة)

المادة (٩٢) بند (٢) :

تتكون موارد الهيئة مما يلي :

٢ - رسوم ومقابل الخدمات التي تحصلها الهيئة طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

لذا لزم التنويه .